

فاعله اى فاعل ذلك المفعول ما فعل تشبهاً بنسبة تامة او على وجه  
القيام الى المفعول في الاصل كضرب عمرو في ضرب زيد على فان  
نسبة الفعل الى عمرو في الاول تامة دون الثاني وان  
نسبة المعلوم الى المفعول قوعية ونسبة المجهول الى الثانية  
والفعل مطلقاً وتوقف تعقله اى تعقل مصنونه على متعلق  
غير الفاعل في اصطلاح النجاة فالفعل متعلق بزيد والذ  
اى وان لم يتوقف تعقله على متعلق بالفعل فغيره اى غير متعلق  
كذهب زيد قال الرض فعله هذا يدخل نحو قرب وبعده وخرج  
في المعنى مع كونها لازم ولا يبعد ان يرسم المتعدى بانه الذي  
يصح ان يشتم منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذي  
لا يصح ان يشتم منه ذلك بعين بغير واسطة الجواز  
ويتعدى الفعل الى اثنين اما مفعوله الثاني غير الاول  
ناتما كاعطى او عينة وهو باب عدم ويتعدى الى الثلاثة تعقل  
كاعلم واوى وبما اعلان في هذا القسم فانها كانتا قبل  
ادخال النسبة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما  
النسبة ذام مفعولا اخر يقال له المفعول الاول والبناء  
وبناء واخبر وحدث وهذه الاربعة ليست اصلا بل بواسطة

اشتمالها

اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول لا ذل لها اى لهذه الافعال  
المتعدية الى ثلاثة مفاعيل كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه  
والاستقناء عنه ونحوهما والمفعول الثاني والثالث كمفعول  
علت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر وجواز تركهما معا وغيرهما  
من التخصيص ايضا فاعال القلوب اى افعال اصطلاحية دالة على  
احوال القلوب من العلم وظن فانها ما كلفنا في اضافة  
او انفصال للفعل وتأثيره يمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير  
فيكون من باب تشبيه الشيء باسم غيره مدلوله على افعال  
القلوب ظننت وحسبت وخطت هذه الثلاثة للظن وتعمت  
متركة بين الظن والعلم وعلت ورايت ووجدت  
وهذه الثلاثة للعلم بنصب استيقاف او خبر افعال القلوب  
فالمجمله معترضة او خبر ثان او خبر مخزوف جزئى الجملة الاسمية  
على ان كل واحد مفعول وخصت هذه الافعال اى ميزت  
من بين الافعال بانه اى الشان اذا ذكر احدهما اى احد  
المفعولين ذكر المفعول الاخر ان اراد ذكر اللفظ فان الحكم  
اكثر منى لا تكلن اذا قد وردوا الحذف مع القرينة ولا يحسب ان الذين  
يبتصون بما اشبههم الله من فضلته هو خير لهم على قراءة الغيبة